

مدخل تمهيدي لعلم الصرف

معناه لغة واصطلاحاً :

تفيد كلمتا الصَّرْف والتصريف في المعجم العربي، وهما في الأصل مصدران لصرف وصرّف معنى التغيير والتحويل من وجه إلى وجه ومن حال إلى حال، حيث جاء في اللسان " والصرف ردّ الشيء عن وجهه"¹، يقال صرف عنه السوء، إذا رده عنه وحوله، فإذا بالغ في رده فذلك تصريف من الفعل المضعّف (صرّف) الذي يفيد التكثير والمبالغة، مع أن النحاة القدامى لم يميّزوا بينهما لغة واصطلاحاً واستعملوهما بمداول واحد². ومنه قوله تعالى: " انظر كيف نصّرّ الآيات ثم هم يصدفون "³، وقوله: " وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض"⁴، وقوله تعالى أيضاً: " ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم "⁵.

هذا في المعجم اللغوي، أما من الناحية الاصطلاحية فقد عرّفه طائفة من علماء العربية تعريفات شتى، فالتصريف عند ابن الحاجب هو " علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب "⁶، وعرّف ابن مالك المصطلح نفسه بقوله: " (التصريف) علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال، وشبه ذلك "⁷، أمّا الشيخ أحمد الحملويّ فقد جمع بين الصرف والتصريف في إطار معنيين هما : المعنى العمليّ : تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعان مقصودة، لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتنثنية، والجمع، إلى غير ذلك . والمعنى العلمي : علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء"⁸.

ويتفق أغلب الدارسين المحدثين على أن الصرف هو العلم الذي تُعرف به أحكام التغيير الذي يصيب الكلمات العربية وهي مفردة في أبنيتها وتصاريفها، وما لأحرفها من أصالة وزيادة، وصحة واعتلال، لغرض لفظي صوتي كالإعلال والإبدال والإدغام... أو معنوي لتأدية مختلف المعاني المقصودة. وهذا المعنى لانعدم ما يؤكد قديماً في تعريف ابن جني للتصريف بقوله: " معنى قولنا التصريف، هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها، والتصريف لها"⁹.

1 ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، 1994، مادة صرف.

2 ظل الأمر على عدم التفرقة بين الصرف والتصريف حتى عند المحدثين باستثناء بعض المحاولات التي لم ترق إلى مستوى التقعيد المنهجي المحكم، من أهمها: محاولة ريمون طحان التي تقوم على فصل الصرف عن التصريف، فالتصريف La conjugaison يعالج الفعل، والصرف Déclinaison يعالج الاسم، يُرجع في ذلك إلى كتابيه : الألسنية العربية ، فنون التقعيد وعلوم الألسنية.

3 سورة الأنعام، الآية: 46.

4 سورة البقرة، الآية: 164.

5 سورة التوبة، الآية: 127.

6 شرح الشافية، رضي الدين الإستراباذي، تح: محمد نور ومحمد الزفزاف و محمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975، ج1، ص4.

7 ابن مالك، تسهيل الفوائد وتقريب المقاصد، تح: محمد كامل بركات، القاهرة، ص301.

8 أحمد الحملويّ، شذا العرف في فن الصرف، مطبعة مصيطفى وأولاده بمصر، ط6، 1965، ص19.

9 ابن جني، التصريف الملوكي، تح : محمد سعيد بن مصطفى النعسان، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، ص2.

من هنا فإن علم الصرف يدرس كيفية صوغ أبنية¹⁰ الكلمات العربية وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعراباً ولا بناءً في إطار نمطين من التغيير يطرأ على هيئة هذه الكلمات ويحولها عن أصل وضعها وهما:

1- تغيير لإفادة معنى زائد عن المعنى الأصلي، وذلك بتحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لتدل على ضروب من المعاني **كتصريف الأفعال** في الماضي والمضارع والأمر، أو **تصريف الأسماء** بصوغ اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة أو اسم التفضيل أو المصدر الميمي أو اسمي المكان والزمان أو اسم الآلة منها، أو بتحويلها إلى صيغة المثني والجمع والتصغير والنسب، نحو: قرأ، يقرأ، اقرأ، قارئ، مقروء، قراءة... وغيرها من الأبنية التي يمكن صوغها من مادة (ق.ر.أ) لتأدية معان مقصودة.

2- تغيير لفظي يطرأ على حروف الكلمة طلباً للتخفيف إذا كان نطقها ثقيلاً على اللسان، أو للمجانسة ويحصل هذا التغيير بالزيادة، والحذف، والإعلال، والإبدال، والإدغام... نحو قال : الأصل ، قَوْلٌ ، أُعْلِتِ الواو بقلبها ألفاً. ازداد : الأصل، ارتداد، أبدلت التاء دالاً، مدّ : الأصل، مدد، سكّنت الدال الأولى وأدغمت في الدال الثانية.

وبذلك يهتم علم الصرف ببناء على حصول هذا التغيير الصوتي ببيان ما في حروف الكلمة من أصالة أو زيادة أو حذف أو إعلال أو إبدال أو إدغام أو قلب.. وسواها من التغييرات التي لا تؤثر في المعنى.

موضوعه :

يقتصر اهتمام علم الصرف على الكلمات المفردة التي تتكوّن منها الجمل والتراكيب . "ولمّا.. كان معنياً بأحوال الكلمة وتغيّراتها المختلفة لم يدخل في حيّزه ما لا يقبل التغيير، وخرج من مجاله جميع الكلمات الثابتة على حال واحدة لا تتغير كالأفعال الجامدة والحروف والأسماء المبنية"¹¹.

وهكذا لا يتناول علم الصرف من الكلمات إلا الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة. أما الأسماء المبنية (الأسماء الأعجمية، الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة..)، والأفعال الجامدة (أفعال المدح والذم..)، والحروف بجميع أنواعها فلا تدخل في حيّز اهتمام علم الصرف.

يقول ابن مالك :

حرف وشبهه من الصرف برى وما سواهما بالتصريف حرى

صلته بعلم النحو :

صحيح أن علم الصرف يدرس أبنية الكلمات، بينما يهتم علم النحو بدراسة التراكيب وما ينجرّ عنها من وظائف نحوية وعلامات إعرابية تلحق آخر الكلمة ، ولنضرب مثلاً كلمة (مجتهدان) في الجملة الآتية: الطالبان مجتهدان في الدراسة، فاشتغال علم الصرف يقع على أن الكلمة مأخوذة من مصدر هو الاجتهاد، وأنها حوّلت إلى صيغة اسم الفاعل للدلالة

¹⁰ الأبنية: ج بنية، والمراد بالبناء هيئة الكلمة التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهذه الهيئة عبارة عن عدد حروف الكلمة، وترتيبها، وحركاتها وسكناتها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية.. كل في موضعه، وكما يقال لهذه الهيئة بناء يقال لها : بنية، وصيغة، ووزن، وزنة. ينظر، دروس التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995، ص5.

¹¹ محمد ربيع الغامدي، محاضرات في علم الصرف، خوارزم العلمية، جدة، ط2، 2009، ص11.

على الذات المتصفة بالحدث، وأنها محوِّلة كذلك من المفرد بزيادة ألف ونون للدلالة على أن المتصف بالحدث مثني لا مفرد. بينما يتناول عمل علم النحو جانباً مختلفاً هو التعرّف على كيفية إعراب الكلمة من خلال موقعها من الكلام، فيبيّن أنها واقعة خبراً للمبتدأ مرفوعاً، وعلامة رفعه هي الألف.

بالرغم من هذا الفرق الواضح بين ميدان علم النحو وميدان علم الصرف، إلا أنهما مترابطان ترابطاً وثيقاً ولاسيما في درس اللغوي الحديث، فالدرس الصرفي مقدمة للدرس النحوي، لأن اهتمام الصرف ببنية الكلمة إنما هو من أجل توظيفها في تركيب نحوي، وتظهر قيمتها الصرفية بمقدار مساهمتها في تجلية المعاني النحوية¹² وفهمها، نحو: قوله تعالى: " وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة "¹³، الذي وردت فيه كلمة خليفة منصوبة على المفعولية، فلا يمكن فهم سبب نصب المفعول به هنا إلا في ضوء عمل الصرف الذي يفيد أن كلمة جاعل اسم فاعل يعمل عمل فعله فينصب المفعول به. وعلى ذلك يتعالق في هذه الكلمة عمل البناء الصرفي مع الوظيفة النحوية.

ومن أجل ذلك يُدرج معظم اللغويين المحدثين درس النحو ودرس الصرف تحت قسم واحد، ويسمون النحو في هذه الحالة (Grammaire) على أن يشمل: الصرف Morphologie والتركيب Syntaxe¹⁴. وقد أدرك علماء العربية القدامى هذه الحقيقة اللسانية إدراكاً واعياً، "وإن الناظر في كتبهم يرى مدى التوفيق الذي أحرزوه في استثمار المعطيات الصرفية لصالح درسه الإعرابي الذي صح أن يطلق عليه النحو، لأنه كان يجمع حقيقة بين خلاصة علم الصرف وقواعد الإعراب على صعيد واحد "¹⁵.

وقد أشار ابن جني إلى الصلة الوثيقة بين الصرف والنحو بشكل واضح، فقال في كتابه المنصف: " فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكر، ورأيت بكراً، ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة "¹⁶.

فائدته وأهميته:

لاشك أن أهمّ الفوائد التي يجنيها دارس علم الصرف، اجتناب الخطأ في ضبط صيغ الكلمات ضبطاً صحيحاً يجري على القياس ويؤمّن سلامة الأداء اللغوي المحكم، " ذلك بأن (الصرف) يدخل في الصميم من الألفاظ العربية، ويجري منها مجرى المعيار والميزان.. ومنه وحده يُعلم ما يطّرد في العربية وما يقل وما ينذر وما يشدّ من الجموع والمصادر والمشتقات "¹⁷. فالمتكلم لا يستطيع أن يستغني عن معرفة قواعد التصريف التي

¹² ينظر، عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط2006، 1، ص94.

¹³ سورة البقرة، الآية: 30.

¹⁴ عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، ص8.

¹⁵ أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، بيروت، 199، ص137.

¹⁶ ابن جني، المنصف، تح: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ط1، 1945، ج1، ص4.

¹⁷ محمد محيي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص7.

تمكنه من الصوغ القياسي للكلمات لتأدية المعاني المقصودة ، وقد أوضح ابن جني هذه الفائدة الهامة في قوله : " التصريف ميزان العربية وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد عليها، ولا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به"¹⁸، كما أكد ابن عصفور أيضا الفائدة نفسها قائلا : " التصريف أشرف شطري العربية وأغمضها، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة، لأنه ميزان العربية...ومما يبين شرفه أيضا أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به..¹⁹

فعلم الصرف يزود المشتغلين به متعلمين أم لغويين بعدة جاهزة من طرق وقواعد تصريف الأسماء من خلال التعرف على صحيحها ومعتلها ومجردها ومزيدها، ومن حيث إفرادها وتنشيتها والنسب إليها وتصغيرها واشتقاقها. وتصريف الأفعال بمراعاة تقسيمها إلى مجرد ومزيد وجامد ومشتق وصحيح ومعتل ومتعدّد ولازم، وأحكام إسنادها إلى الضمائر المختلفة، وتوكيدها بالنون، وبيان ما يعرض لها من تغييرات في ذلك كله.

هذا إضافة إلى ما لعلم الصرف من أثر كبير في تنمية الرصيد المعجمي وتطور دلالات الألفاظ واتساعها، وذلك بفضل النظام الصرفي العربي الذي يقوم على الاشتقاق والنحت.. مما يجعله يتوفر على إمكانات هائلة لعملية توليد الألفاظ بعضها من بعض.

نشأته وأهم المؤلفات فيه :

لا شك أن ظروف وملابسات نشأة علم الصرف لا تشدّ أيضا عن السياق التاريخي العام الذي نشأ في ظله علم النحو وسائر علوم اللسان العربي، فقد كان الدافع الأساسي لنشأة هذه العلوم كما هو معروف مواجهة ظاهرة فشوّ اللحن وفهم القرآن وصون سلامة تلاوته، بالإضافة إلى الحديث النبوي الشريف.

لم تكن مباحث علم الصرف في أول العهد بحركة نشأة علوم العربية مستقلة قائمة بذاتها، إذ لم يكن علماء اللغة القدامى يفصلون بين النحو والصرف في مباحثهم وجهودهم اللغوية المبكرة التي كانت تفتقر إلى الاتساق والتحديد والتخصص، ومن ثمّ " فإن الصرف نشأ مسائل متفرقة في كتب النحو ولا سيما في كتاب سيبويه الذي جمع فيه كثيرا من قضاياها ومسائله ولكنه لم يصنفها ولم يبوبها"²⁰.

تذكر بعض الروايات²¹ أن معاذ بن مسلم الهراء أحد علماء الكوفة هو واضع علم الصرف.

الحق أن هذا الكلام لا يستند إلى تاريخ محقق، " فقد كانت مسائل هذا العلم تدرس من قبل معاذ: درست مع مسائل العربية بوجه عام، ودرست مع مسائل النحو بوجه خاص"²². وقصارى ما في الأمر أن الهراء كان مولعا بالكلام في مسائل التمرين التي كان العلماء القدامى يسمونها التصريف، مثل قولهم : كيف تبني من ضرب على مثل جعفر ومن وأى على مثل كوكب. لكن هذا لا يعني مطلقا أنه وضع علم الصرف .

18 ابن جني، المنصف، ج1، 4-5.

19 ابن عصفور، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، ص31.

20 خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965، ص39.

21 لعل أصحاب هذه الروايات يعتمدون على رواية السيوطي التي تقول: " وكان أبو مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان قد جلس إلى معاذ فسمعه يناظر رجلا ويقول له: كيف تقول: " من تؤزهم أزا " : ص يا فاعل افعل " وقد علق السيوطي على هذه الرواية بقوله: " ذكر ذلك كله الزبيدي، ومن هنا لمحت أن أول من وضع الصرف معاذ هذا " بغية الوعاة، ص393-394. نقلا عن أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي.

22 المرجع نفسه، ص32.

والدليل على ذلك أنه لم يصنّف فيه ولم يتناول مسأله على نحو ما صنع سيبويه في كتابه الذي يعد أول مؤلف عرّضت فيه كثير من مسائل الصرف وموضوعاته (أبنية الأفعال، الجموع، النسب، التصغير، الإعلال، الإبدال، الإدغام...)، وإن لم يرتبها ولم يبويبها كما فعل المتأخرون الذين أفردوه بمؤلفات يستقل بها.

ومن أهم الكتب التي أفردت فيها مباحث الصرف بالتصنيف بعد الكتاب لسيبويه كتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني (247هـ) الذي يحوز قصب السبق في فصل موضوعات الصرف عن كتب النحو. وقد تناوله ابن جنّي (392هـ) بالشرح في كتابه (المنصف)، وقد جمع في هذا الشرح مختلف الآراء في المسائل التي بحثها المازني، وأقر أقربها إلى الصواب، ولم يقتصر ابن جنّي على شرح التصريف، وإنما أفرد له كتابا خاصا من تأليفه هو (التصريف الملوكي)²³. كما تناول مسأله أيضا ولو بصورة منجّمة في كتابه (الخصائص) الذي تحدث فيه عن بعض الأبنية والاشتقاق والقلب المكاني. وكذلك صنع الزمخشري (538هـ) في كتابه (المفصل) الذي ضمّ معظم مباحث الصرف مقرونة بموضوعات النحو المختلفة.

ومن أحسن المؤلفات الصرفية المتخصصة التي غني فيها مؤلفوها بتطوير الدرس الصرفي، كتاب (الشافية) لابن الحاجب (646هـ) الذي تميز بمنهج جديد غير مسبوق في تناول مسائل الصرف وتبويب موضوعاته. وقد حظي بعدة شروح منها: شرح رضي الدين الاسترأبادي. وكتاب (الممتع في التصريف) لابن عصفور الإشبيلي (696هـ).

وجاء بعد هؤلاء من نهج نهجهم وترسم خطاهم في مجال التأليف النحوي والصرفي، فنظم محمد ابن مالك (672هـ) (الكافية واللامية) في النحو والصرف، و(لامية الأفعال في أبنية الأفعال)، ووضع عدّة مؤلفات منها: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، و(التصريف).

أمّا في المراحل التاريخية المتأخرة التي طغى فيها على الدرس النحوي والصرفي نظام الشروح والحواشي والتعليقات وجمع الشواهد وإعرابها وبخاصة منذ بداية القرن العاشر الهجري " فلم تتقدم دراسة الصرف بعد ابن الحاجب وابن مالك كثيرا، ومعظم من كتبوا فيه كانوا عيالا عليهما في مادة الصرف، وفي طريقة بحثه، مع الاستفادة مما ذكر سيبويه ومن جاء بعده كالمازني وابن جنّي والزمخشري وغيرهم"²⁴. ذلك أن هؤلاء العلماء لم يألوا جهدا في تفصيل مسائل الصرف والإحاطة بها، بحيث لم يتركوا لمن جاء بعدهم أن يزيد عليها أو يضيف إليها.

فقد توصّل هؤلاء اللغويون حقا إلى إيجاد نظرية صرفية لا تخلو من الإحكام فسّروا بها أهم التغييرات الصوتية الطارئة على الصيغ، إلا أن هذه النظرية تتضمن عيوباً جوهرية: أهمها: تحليل التغييرات الصوتية انطلاقا من الرسم المرئي (الإملائي) لا من سلسلة الأصوات المسموعة.. فالاعتماد على الرسم دون النطق يقود حتما إلى التعسف والخطأ في الحكم إلى جانب ما فيه من تناقض ضمني لأن الرموز الخطية لا يمكن أن تستوعب كل

²³ المرجع نفسه، 32.

²⁴ خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص39.

ما يوجد من غنى وتنوع صوتي في اللغات البشرية²⁵.

ذلك أن اللغة عبارة عن مجموعة من الأصوات التي تتألف لتكوّن الكلمات، ومن ثم فطبيعة الكلام صوتية، والمزلق المنهجي الذي وقع فيه الدرس الصرفي التقليدي هو مخالفة هذا الثابت اللساني، حيث تعامل مع بنية الكلمة – كما قلنا - على أنها رسم لا يتفق في أحيان كثيرة مع طبيعتها الصوتية البسيطة، واضطر النحاة إلى افتراض أشكال وصيغ وأوزان معقدة ملتبسة للكلمة كما في باب الإعلال والقلب والحذف والإبدال، وكان من الممكن أن يصير كثير من الأبنية والأقيسة والضوابط التي وضعوها اعتسافاً أيسر إدراكاً وأقرب من الفهم لو أنهم لم يُقصرُوا نظرهم على الرسم دون الصوت في معالجة المسائل الصرفية التي تناولوها بالبحث.

وفي العصر الحديث ظهرت مجموعة من المؤلفات الصرفية الميسرة التي تقوم على الاختصار وسهولة العرض والتبويب، مما يجعلها ألصق بالصرف التعليمي التطبيقي الذي يهدف إلى تعليم اللغة واكتساب مهاراتها الأساسية، من مثل : كتاب (شذا العرف في فن الصرف) للشيخ أحمد الحملاوي، وكتاب (دروس التصريف) لمحمد محي الدين عبد الحميد، وكتاب (التبيان في تصريف الأسماء) لأحمد حسن كحيل، وكتاب (الصرف التعليمي والتطبيق عليه في القرآن الكريم) لمحمود سليمان ياقوت، وكتاب (التطبيق الصرفي) لعبده الراجحي، و (معاني الأبنية العربية) و (الصرف العربي، أحكام ومعان) لفاضل صالح السامرائي.

لكن يؤخذ على هذه المؤلفات أيضاً كما هو الحال في الكتب المدرسية التي تتضمن عادة مقرر الصرف في ثنايا مقرر النحو إهمال الصلة الوثيقة بين النظام الصرفي والنظام النحوي، مما ينقص حتماً من فاعلية استيعاب مفردات هذا المقرر وحسن تمثيلها. بالإضافة إلى مجموعة قليلة من الكتب الحديثة التي يظهر فيها نزوع واضح نحو الإفادة من مناهج اللسانيات ومحاولة ربط موضوعات الصرف بالدرس اللغوي الحديث بمختلف فروعه ولا سيما علم الأصوات، من مثل: كتاب (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث) للطبيب البكوش الذي تناول فيه أبنية الفعل الثلاثي المجرد من خلال علم الأصوات، و (اللغة العربية مبناها ومعناها) لتّمّام حسان، (ودراسات في علم اللغة) لكمال بشر و (المنهج الصوتي للأبنية العربية) لعبد الصبور شاهين.

علم الصرف في ضوء اللسانيات الحديثة

يطلق الدارسون المحدثون على علم الصرف مصطلح (Morphologie)، وهو ذلك العلم الذي يتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين²⁶، بتحليل بنية الكلمة إلى أصغر مكوّناتها الصرفية التي يطلق عليها مصطلح (Morphemes)، وهو " أصغر وحدة لغوية مجردة ذات معنى "²⁷.

²⁵ الطبيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مؤسسات عبد الكريم عبد الله، تونس، ط3، 1992، ص22.

²⁶ تّمّام حسان، مناهج البحث في اللغة، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1955، ص170.

²⁷ محمد الخولي، معجم اللغة النظري، 174، نقلاً عن صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، عصمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص37.

ويعتبر الدرس الصرفي الحديث فرعاً من فروع اللسانيات ومستوى من مستويات التحليل اللساني يتناول بالدراسة من النظام اللغوي الوحدات الصرفية التي تُعد أهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللاحق والحشو .. ويأتي ضمن تسلسل العناصر اللغوية الذي انتهجته اللسانيات الحديثة بعد الأصوات وقبل النحو والدلالة، حيث يقوم هذا المنهج على الانطلاق من الأصوات إلى البنية، إلى التركيب النحوي، ثم الدلالة التي تمثل حاصل وثمره تداخل هذه العناصر²⁸.

ويهتم علم الصرف الوصفي في اللسانيات الحديثة ببحث موضوعات تتصل ببناء الكلمة في مستوى لغوي بعينه في زمن بعينه، مثل أبنية الأفعال في لهجة معينة، أنواع المشتقات وأوزانها ودلالاتها في مصادر متعددة، كالقرآن الكريم أو الحديث الشريف أو الشعر أو نصوص نثرية أخرى.

ويميل أصحاب الاتجاه الصرفي الحديث في دراسة البنية الصرفية في اللغة العربية إلى تحليل معظم الكلمات إلى عنصرين أساسيين هما : الجذر والصيغة، وهما عنصران متلازمان لا ينفصلان، فالجذر أساس صامتي ذو ترتيب بنائي ثابت لا يتغير ويفيد معنى لغوياً عاماً يشترك فيه كل أفراد العائلة الاشتقاقية الواحدة، أما الصيغة فهي تتابع صور الوعاء الذي يُصب فيه الجذر²⁹.

وهناك اتجاه بارز في اللسانيات الحديثة يعتمد إلى دراسة علم الصرف في ضوء علم الأصوات نظراً لأن الكلام – كما ألمحنا سابقاً – ذو طبيعة صوتية- سمعية أساسية، أما الرسم الخطي فلا يعدو كونه محاولة لتقييد الصوت وتجسيده في صورة مرئية عارضة. ومن أبرز جهود اللغويين العرب المحدثين التي تصب في هذا الاتجاه بعض دراسات كمال بشر التي تقوم على أن نتائج البحث في الصرف لا قيمة لها ولا وزن ما لم تُوجه إلى خدمة الجملة والتركيب اللذين ينظر فيهما النحو، ومن ثم فإن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة العبارة أو الجملة أو اختلاف المعاني النحوية هي صرف. وقد دعاه تبني هذا الرأي إلى استبعاد بعض بحوث الصرف التي لا تعطي قيمة صرفية تخدم التركيب النحوي، كالبحث في الكلمة من حيث الزيادة والأصالة، والأوزان، ومن أوضح أمثلة ذلك أوزان الفعل الثلاثي، وصيغ جمع التكسير التي هي أولى بمتن اللغة منها

بالصرف الحقيقي، كما أن في الصرف أنماطاً من الصيغ هي في واقع الأمر أقرب إلى ميدان الأصوات منها إلى الصرف، ومن ذلك مثلاً صيغة (افتعل) وفروعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق.

وهناك في الصرف العربي أمثلة كثيرة متناثرة يمكن معالجتها على أساس صوتي – صرفي بدلاً من العلاج التقليدي الذي طبقه العرب عليها، ومن أشهر هذه الأمثلة فعل الأمر من الثلاثي الأجوف³⁰.

28 عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية، ص 95-96.

29 المرجع نفسه،

30 عصام نور الدين، المصطلح الصرفي، مميزات التذكير والتأنيث، الشركة العالمية للكتاب، ط1، 1988، ص 60.

كذلك من الجهود الرائدة في هذا الاتجاه كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) لتمام حسان، حيث جعل النظام الصرفي الذي يمثل أحد الأنظمة الفرعية التي يقوم عليها البناء اللغوي مكونا من ثلاث دعائم مهمة وهي :

1- مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى التقسيم (الاسمية والفعلية والحرفية)، أو إلى التصريف (الإفراد وفروعه، التكلم وفروعه، التذكير والتأنيث، التنكير والتعريف..)، أو إلى مقولات الصياغة الصرفية (الطلب، الصيرورة، الحركة، الاضطراب..) أو إلى العلاقات النحوية (التعدية، التأكيد...).

2- طائفة من المباني Morphemes تتمثل في الصيغ الصرفية، واللواصق والزوائد والأدوات.. تدل على المعاني أحيانا بوجودها إيجابا، وبعدمها سلبا.

3- طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمبنى، أو بين المبنى والمبنى، كالعلاقة بين ضرب وشهم من حيث تشابههما في الصيغة، والمقابلة التي تتمثل في القيمة الخلافية بينهما من جهة المعنى، فأولهما مصدر، والثاني صفة مشبهة³¹.

أما كتاب الطيب بكوش (التصريف العربي من خلال علم الأصوات) الذي تناول فيه دراسة أبنية الفعل الثلاثي المجرد في ضوء علم الأصوات فهو أيضا أحد تجليات هذه الجهود المثمرة في مجال دراسة الصرف العربي من منظور لساني وصفي إحصائي يقوم على إبراز خصائص نظام الصرف العربي في مستوى الفعل المجرد وتقابل وحداته، وذلك من منطلق التفكير في وضع المبادئ والقوانين التي تخضع لها ظاهرتان في الصرف العربي، هما: تغير الحركات بتغير الصيغ ولاسيما تغير حركة عين المضارع بالنسبة للماضي، وما تخضع له من سلطان السماع، وتغير الصيغ بتأثير التضعيف والهمز والإعلال خاصة.

وهكذا فإن الأهمية التطبيقية لهذا العمل برغم اجتزائه بأبنية الثلاثي المجرد وعدم انسحابه على كافة المباحث الصرفية يمثل كما يقول مؤلفه امتدادا تعليميا يجعله قابلا لأن يكون مرجعا في تدريس الصرف العربي بطريقة أحدث³².

³¹ المرجع نفسه، ص70.

³² ينظر، الطيب البكوشي، التصريف العربي في ضوء علم الأصوات الحديث، المقدمة.